كي بي أم جي
الطابق الرابع، بناية بنك HSBC
منطقة مطرح التجارية
ص.ب ٦٤١
الرمز البريدي ١١٢
سلطنة عمان
هاتف ٢٤٧٠٩١٨١ ٩٦٨+
فاكس ٢٤٧٠٠٨٣٩ ٩٦٨+

تقرير مراجع الحسابات المستقل إلى مساهمي شركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المرفقة لشركة ريسوت للأسمنت ش.م.ع.ع ("الشركة") وفروعها (المجموعة) الواردة على الصفحات ٢ إلى ٥٣ ، والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧، وقائمة الأرباح و الخسائر و الدخل الشامل الآخر الموحدة والمنفصلة ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة والمنفصلة ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات عن البيانات المالية ، بما في ذلك السياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات توضيحية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المُرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.

أساس الرأي

لقد أنجزنا مراجعتنا وفقا للمعايير الدولية للمراجعة. يتضمن قسم *مسؤوليات مراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة* الوارد في تقريرنا وصفا مُستفيضا لمسؤولياتنا بموجب تلك المعايير. نحن مستقلون عن الشركة وفقا لميثاق أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (ميثاق أخلاقيات المحاسبين) وكذلك المتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بعملية مراجعتنا للقوائم المالية للشركة في سلطنة عُمان، وقد أوفينا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقا لهذه المتطلبات وميثاق أخلاقيات المحاسبين. وفي اعتقادنا إن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً نستند إليه في إبداء رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

إنَ مسائل المراجعة الرئيسية تمثل تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأيا منفصلا حول هذه المسائل.

١ (أ)

الشهرة (٤٥,٨ مليون ريال عماني)

راجع الإيضاح ٦-٢١ و ٨ (د) و ١٢ على البيانات المالية الموحدة والمنفصلة في الصفحات ١٥ و ٢٤ و ٣٢.

نشأت الشهرة عندما حصلت المجموعة على السيطرة على شركة بايونير للأسمنت ش.م.م. تم احتساب الشهرة على أنها الفرق بين مقابل الشراء لنسبة ٩٩,٩٩٪ من أسهم شركة بايونير للأسمنت والقيمة العادلة لحصة المجموعة من صافي الأصول المستحوذ عليها ، وبلغت قيمتها ٤٥,٨ مليون ريال عماني. ولأغراض تخصيص الشهرة المذكورة أعلاه ، يتم التعامل مع شركة بايونير للأسمنت كوحدة تشغيل واحدة.

وفقا للسياسة المحاسبية للمجموعة ومتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٦ (انخفاض قيمة الأصول) ، يجب على الادارة اختبار انخفاض قيمة الشهرة على الاقل مرة سنويا.

تقوم المجموعة بإجراء اختبار انخفاض قيمة الشهرة باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. بالنسبة لعام ٢٠١٧، ترى الادارة أنه لم يكن هناك انخفاض في قيمة الشهرة.

هناك خطر يتمثل في أنه نتيجة للتقديرات الهامة التي ينطوي عليها تقييم انخفاض القيمة الدفترية للشهرة نتيجة للتغيرات المحتملة في الافتراضات الاساسية في عملية التقدير يمكن أن تؤدي إلى التأثير المحتمل لالنخفاض في القيمة على البيانات المالية.

إجراءات المراجعة

لقد قمنا بتقييم توقعات التدفقات النقدية المستقبلية للإدارة وطريقة إعدادها و إعتمادها، بما في ذلك التحقق من أن التوقعات كانت متسقة مع أحدث الموازنات المعتمدة من قبل مجلس الإدارة وتأكيد الدقة الحسابية. كما نظرنا في دقة التوقعات السابقة التي وضعتها الإدارة. وقد حصلنا على أدلة مؤيدة بشأن القيمة الدفترية للشهرة، والافصاحات ذات الصلة ، من خلال دراسة:

- الافتراضات الرئيسية لمعدلات النمو في توقعات التدفقات النقدية من خلال مقارنتها مع النتائج التاريخية والتنبؤات الاقتصادية. و
- معدلات الخصم من خلال نطاق تقدير مستقل يستند إلى بيانات السوق.

إضمحلال قيمة مناجم الحجر الجيري (٠,٦٢ مليون ريال عماني)

يرجى الرجوع إلى الملاحظة ٦-٨ و ٦-١٠ و ٨ (و) و ٩ وإلى البيانات المالية الموحدة والمنفصلة في الصفحات ١١ و ١٢ و ٢٤ و ٢٥ إلى ٢٩.

تتضمن الممتلكات والمنشآت والمعدات في البيانات المالية للمجموعة منجم الحجر الجيري بقيمة دفترية تبلغ ٠,٦٢ مليون ريال عماني. تقوم المجموعة بتحديد القيمة القابلة للاسترداد للمنجم باستخدام نموذج التدفقات النقدية المخصومة. أبرمت المجموعة عقدا مع طرف ثالث لاستئجار المنجم من عام ٢٠١٦ ، وبناء عليه تم تحديد التدفقات النقدية المتوقعة. هناك خطر بسبب وجود مؤشرات انخفاض في القيمة حيث

١(ب)

أن الاستخراج من المنجم لم يكن حسب التوقعات. وبالنظر إلى الاهمية الجوهرية لهذا الاصل غير المالي، فإن المخاطر الناتجة عن التقديرات الهامة التي ينطوي عليها إجراء اختبار الانخفاض في القيمة والتي تستند إلى افتراضات متغيرة يمكن أن يكون له أثر جوهري على المركز المالي والأداء المالي للمجموعة و ربحية السهم الواحد.

إجراءات المراجعة

شملت إجراءات المراجعة لدينا اختبار ضوابط المجموعة على عملية تقييم انخفاض قيمة منجم الحجر الجيري. والحصول على نموذج تقييم الإدارة واختباره للدقة الحسابية والتحقق من المدخلات في النموذج. ومطابقة المدخلات مع المستندات المؤيدة مثل خطة الأعمال المعتمدة؛ اختبار معقولية "استخراج الحجر الجيري"، "و معدل النمو" وإيرادات المجموعة والبيانات الخارجية والداخلية للمجموعة. بإعادة احتساب معدل الخصم بشكل مستقل مع الاخذ في الاعتبار البيانات الداخلية والخارجية التي تم الحصول عليها بشكل مستقل واختبار حساسية حساب الانخفاض في القيمة للتغيرات في الافتراضات واختبار مدى ملائمة واكتمال الافصاحات الواردة في البيانات المالية المجمعة المتعلقة بالممتلكات، والمعدات.

مسائل أخرى
لقد تمت مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للصندوق للسنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ عن طريق مراجع حسابات آخر والذي أبدى رأياً غير معدل حول تلك القوائم المالية الموحدة والمنفصلة المؤرخة في ٢٦ فبراير ٢٠١٧.

المعلومات الأخرى
إن الادارة ومجلس الإدارة مسؤولان عن المعلومات الأخرى. تتضمن المعلومات الأخرى تقرير مجلس الإدارة وتقرير مناقشة وتحليل الإدارة .

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة والمنفصلة لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، ممّا إذا كانت المعلومات الأخرى غير متناسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية الموحدة والمنفصلة أو المعرفة التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهرية. وإن خلُصنا، استنادا الى العمل الذي أنجزناه، الى أن هناك خطأ جوهريا في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مُطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة ومجلس الإدارة عن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

إن الإدارة ومجلس الإدارة مسؤلون عن إعداد هذه البيانات المالية وعرضها بطريقة عادلة طبقا لمعايير التقارير المالية الدولية والمتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته ومتطلبات إفصاح شركات المساهمة العامة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال وعن أنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد بيانات مالية خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ.

كي بي ام جي كيان مسجل بموجب قوانين سلطنة عمان . عضو في شبكة كي بي ام جي من المؤسسات الأعضاء المستقلين المنتسبين إلى كي بي ام جي الدولية التعاونية (كي بي ام جي الدولية). كيانٌ سويسري . جميع الحقوق محفوظة
س.ت ١/٣٠٩٣٦/٦

عند إعداد البيانات المالية، تكون الإدارة ومجلس الإدارة مسؤولون عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الإستمرارية واستخدام أساس مبدأ الإستمرارية للمحاسبة ما لم يعتزموا تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو أنّه لا يوجد لديهم بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية الموحدة والمنفصلة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عمّا إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ككل خالية من أي أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراقب الحسابات الذي يتضمن رأينا. علما بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيدا على مستوى عال من الضمان، ولكنه لا يمثل ضمانا بأن عملية المراجعة التي تتم وفقا للمعايير الدولية للمراجعة ستُمكن دائمًا من كشف الأخطاء الجوهرية عند وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهرية إذا كان يُتوقعُ منها بشكل معقول أن تؤثر، فرديًا أو كُليًا، على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استنادا الى هذه القوائم المالية الموحدة والمنفصلة.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نستخدم أحكام مهنية ونمارس الشك المهني في جميع مراحل المراجعة. ونقوم أيضا بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة التي تستجيب لتلك المخاطر، مع الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفر أساسا نستند إليه في إبداء رأينا. إن خطر عدم الكشف عن الأخطاء الجوهرية الناتجة عن الغش هو أعلى من خطر عدم الكشف عن الأخطاء الناتجة عن الخطأ، نظرا لأن الغش قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير أو الحذف المُتعمَد أو التحريف أو تجاوز أنظمة الرقابة الداخلية.

- التوصل الى فهم أنظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة لأجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية للشركة.

- تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المُستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات التابعة التي قامت بها الإدارة.

- صياغة خلاصة حول مدى ملائمة استخدام الإدارة لأساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة، وما إذا كان هناك، استنادا إلى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها، عدم يقين جوهري يتعلق بالأحداث أو الظروف ومن شأنه أن يُلقي بظلال شك كبيرة حول قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الإستمرارية. وإن خلُصنا الى وجود عدم يقين جوهري، فنحن مطالبون بلفت العناية في تقرير مراجعتنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية الموحدة والمنفصلة، أو تعديل رأينا إن كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن خُلاصتنا تستند الى أدلة المراجعة التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تجعلُ الشركة تتوقف عن مواصلة عملياتها طبقا لمبدأ الاستمرارية.

كي بي ام جي كيان مسجل بموجب قوانين سلطنة عمان . عضو في شبكة كي بي ام جي من المؤسسات الأعضاء المستقلين المنتسبين إلى كي بي ام جي الدولية التعاونية (كي بي ام جي الدولية)، كيانٌ سويسري . جميع الحقوق محفوظة

- تقييم العرض الشامل للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية الموحدة والمنفصلة تُظهرُ التعاملات والأحداث الكامنة على نحو يُحقق العرض بطريقة عادلة.

- الحصول على أدلة مراجعة ملائمة وكافية فيما يتعلق بالمعلومات المالية للكيانات أو الأنسطة التجارية داخل المجموعة للتعبير عن رأي حول البيانات المالية المجمعة. نحن مسؤولون عن توجيه ومراقبة المجموعة وأدائها. ونظل كذلك مسؤولين فقط عن رأينا في المراجعة.

نحن نتواصل مع مجلس الإدارة فيما يتعلق بالنطاق المُخطط للمراجعة وتوقيته، ونتائج المراجعة الرئيسية، من ضمن مسائل أخرى، بما في ذلك أي نقص هام في الرقابة الداخلية نُحدده أثناء عملية مراجعتنا.

كما نقدم إقرارا الى مجلس الإدارة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبلغه بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقدُ بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.

من ضمن المسائل التي نُبلغها الى مجلس الإدارة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة البيانات المالية للفترة الحالية، وتمثل بالتالي مسائل مراجعة رئيسية. ونقدم وصفا لهذه المسائل في تقرير مراجعتها، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظرا لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوقُ فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

نحن نرى أن القوائم المالية الموحدة والمنفصلة للشركة عن العام المنتهي بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٧ تتوافق ، من جميع النواحي الجوهرية، مع ما يلي:

- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن هيئة سوق المال;
- المتطلبات المعنية لقانون الشركات التجارية العماني لسنة ١٩٧٤ وتعديلاته.

KPMG

مبين شوداري

٢١ فبراير ٢٠١٨

١(٥)